

ملحق (1)
معلومات أساسية حول مملكة البحرين

- يتضمن هذا الجزء معلومات أساسية عن مملكة البحرين توضح بإيجاز الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني الذي يجري فيه إعمال الحقوق المنصوص عليها في "الاتفاقية".

✓ **ألف- الأرض والسكان:**

- تقع مملكة البحرين في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، وقد شكل موقع مملكة البحرين مركزاً تجارياً دولياً مهماً باعتبارها حلقة وصل رئيسية بين الشرق والغرب.

- مملكة البحرين عبارة عن أرخبيل يحتوي على 40 جزيرة، مساحتها الإجمالية 779.39 كيلومتر مربع. وأكبر هذه الجزر جزيرة البحرين التي تبلغ مساحتها 616.54 كيلومتر مربع. وتعد جزر حوار من الجزر الرئيسية الأخرى في مملكة البحرين والتي تقع على بعد 25 كيلومتر من جنوب جزيرة البحرين الرئيسية، وتبلغ مساحتها حوالي 52.10 كيلومتر مربع. (المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية). والبحرين عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس عام 1981.

✓ **مؤشرات سكانية:**

- بلغ عدد سكان مملكة البحرين 1,501,116 نسمة، منهم 677,506 بحرينياً و823,610 غير بحريني حسب بيانات العام 2017 بزيادة قدرها 5% عن بيانات العام السابق 2016، وذلك وفقاً للجدول أدناه:

البيان	بحريني			غير بحريني			الإجمالي		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2014									
العدد	320,839	309,905	630,744	485,648	198,170	683,818	806,487	508,075	1,314,562
النسبة	50.9%	49.1%	100%	71.0%	29.0%	100%	61.4%	38.6%	100%
2015									
العدد	328,887	318,948	647,835	517,478	205,009	722,487	846,365	523,957	1,370,322
النسبة	50.8%	49.2%	100%	71.6%	28.4%	100%	61.8%	38.2%	100%
2016									
العدد	336,834	327,873	664,707	551,555	207,464	759,019	888,389	535,337	1,423,726
النسبة	50.7%	49.3%	100%	72.7%	27.3%	100%	62.4%	37.6%	100%
2017									
العدد	343,340	334,166	677,506	607,972	215,638	823,610	951,312	549,804	1,501,116
النسبة	50.7%	49.3%	100%	73.8%	26.2%	100%	63.4%	36.6%	100%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

✓ اللغة والديانة:

- اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، حيث نصت المادة الثانية من الدستور على أن: "دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ولغتها الرسمية هي اللغة العربية". وتستخدم اللغة الإنجليزية على نطاق واسع في أغلب الأعمال التجارية وفي مؤسسات التعليم العالي.

✓ أبرز المؤشرات الاقتصادية:

- اعتمدت مملكة البحرين نظام الاقتصاد الحر، والعملة الوطنية المتداولة فيها هي الدينار البحريني. ولقد تم تشكيل مجلس التنمية الاقتصادية في أبريل 2000، الذي يعمل على تكامل جهود الجهات الحكومية المعنية عبر رؤية موحدة ووضع الاستراتيجيات الرئيسية للنمو. في هذا السياق، تم إطلاق [الرؤية الاقتصادية 2030](#) في عام 2008، كرؤية اقتصادية شاملة لمملكة البحرين بهدف تحديد وجهة واضحة للتطوير المستمر للاقتصاد البحريني.

- حقق النمو الاقتصادي للناتج المحلي في مملكة البحرين معدلات ارتفاع بلغت 17% من العام (2012 – 2016). ولا شك أن هذا الارتفاع جاء نتيجة للدور الفعال الذي قامت به مملكة البحرين في تنفيذ السياسات والضوابط المالية المطبقة التي خطلتها طوال السنوات القليلة الماضية في توجيه الموارد المالية على كافة القطاعات الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.

- كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، من 6,205.86 دينار بحريني بالأسعار الجارية عام 2006 إلى 8,498.4 دينار بحريني عام 2016، أي بنسبة نمو توازي 37%، مما جعل البحرين تقف في مصاف الدول التي تتمتع بدخول عالية. كما وتتصف الأجور بالقطاع العام بمملكة البحرين بعدم وجود فجوة ما بين المرأة والرجل وتم إغلاق كافة الفجوات في العلاوات بين الجنسين.

- إطلاق المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب ضمن رؤية البحرين الاقتصادية 2030، للارتقاء بالتعليم والتدريب، وإعداد الكوادر الوطنية لتلبية متطلبات التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل لترجمة الهدف الرئيس للرؤية: "حياة أفضل لجميع البحرينيين".

- تم وضع استراتيجية للارتقاء بالأوضاع الصحية، حيث تبنت البحرين الخطط والاستراتيجيات العالمية التي تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من الرعاية بمفهومها الشامل للصحة الجسدية والنفسية والعقلية والاجتماعية لجميع المواطنين رجالاً ونساءً، علاوة على ذلك، فهي من أوائل الدول التي وضعت خطة استراتيجية لتطوير النظام الصحي تتوافق مع أهداف منظمة الصحة العالمية. وقد أولت مملكة البحرين اهتماماً كبيراً بالعنصر البشري من خلال توفير أجود أنواع الخدمات الصحية وخدمات تحسين المستوى المعيشي للمواطنين البحرينيين بشكل مجاني. كما تحظى المرأة بخدمات صحية خاصة تشمل خدمات الصحة الإنجابية ورعاية الحوامل وما بعد الولادة والفحص الدوري النسائي ورعاية المسنات والفحص قبل الزواج، مما ساهم إلى حد كبير في تحسن المؤشرات الصحية الخاصة بوفيات الأمهات والأطفال الرضع ورفع معدلات توقعات الحياة في مملكة البحرين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

- في عام 2016، تم اختيار مملكة البحرين بالإجماع عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية وتعكس هذه العضوية تقدير العالم لجهود البحرين ومبادراتها المستمرة في تطوير قطاع الصحة والالتزام بالمؤشرات الدولية والمساهمة الفاعلة في لجان المنظمة ومبادراتها.

- اتخذت مملكة البحرين خطوات فعالة من شأنها أن تخلق نظاماً اقتصادياً ميسراً، يسمح للأعمال وللاستثمار بالازدهار والنمو، ومنها تسهيل إجراءات تأسيس الأعمال من خلال السماح بملكية الاستثمار الأجنبي بنسبة 100% لمعظم الأنشطة التجارية، وإلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. كما تعد البحرين الأولى في المنطقة التي تنفذ قوانين خدمات مالية جديدة متعلقة بقانون العهْد المالية وشراكات الاستثمار المحدودة وشركات الخلايا المحمية، التي تهدف إلى إدخال آليات تمويل أكثر ليونة. وتلتزم البحرين بمواكبة أحدث موجة من الابتكارات الريادية، فقد أنشأت البحرين العديد من المبادرات لجذب ورعاية هذه الأعمال والمشاريع، بالتركيز على إنشاء نظام اقتصادي حاضن مرتكز على تأسيس الأعمال مع سياسات داعمة، وتوفير مصادر العمل، وشبكة متطورة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

✓ أبرز المؤشرات الاجتماعية:

- بلغ متوسط الحياة عند الولادة 76.2 عام للذكور و78.1 عام للإناث وذلك عام 2016. (المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية).

- انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات إلى 9.3 لكل ألف مولود حي وذلك عام 2015 مقارنة بـ 9.8 في عام 1999. (المصدر: وزارة الصحة).
- بلغ معدل المواليد الموتي لكل ألف مولود 4.9 ومعدل المواليد الخدج 110.2 لكل ألف مولود حي عام 2015. (المصدر: وزارة الصحة).
- بلغ معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس في عام 2015 28.6 لكل مئة ألف ولادة حية. (المصدر: وزارة الصحة).
- بلغ معدل الخصوبة الكلي للمرأة البحرينية في الفئة العمرية (15-49 سنة) إلى 2.8 طفل لكل امرأة في عام 2015. (المصدر: وزارة الصحة).

باء – الهيكل الأساسي الدستوري والقانوني العام

✓ ميثاق العمل الوطني:

- يجسد ميثاق العمل الوطني الذي وافق عليه شعب البحرين بأغلبية بلغت نسبتها 98,4% في الاستفتاء العام الذي جرى في عام 2001، إطاراً لمشروع إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي، وأدى إلى إحداث تغييرات سياسية ودستورية وقانونية هامة وإجراء انتخابات نيابية حرة.
- ويعتبر ميثاق العمل الوطني من المنطلقات والمبادئ الأساسية التي أقرت حقوق المرأة البحرينية، وتم ترجمتها في التعديلات الدستورية والقوانين عام 2002 في نصوص واضحة وصريحة قررت الحقوق السياسية للمرأة البحرينية، ومن أهمها، ما ورد في الفصل الثاني " – سابقاً: يتمتع المواطنون -رجالاً ونساء- بحق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد بدءاً بحق الانتخاب والترشيح طبقاً لأحكام القانون".

✓ الدستور:

- تنص المادة الأولى من الدستور، على أن مملكة البحرين عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة، شعبها جزء من الأمة العربية، وإقليمها جزء من الوطن العربي الكبير، ولا يجوز التنازل عن سيادتها أو التخلي عن شيء من إقليمها، وحكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي، وأن نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً.
- كما ينص الدستور في المادة الأولى الفقرة (هـ) على انه للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون.
- وتنص المادة (2) بأن دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية
- وتنص المادة الرابعة (4) بأن العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة.
- وتنص المادة الخامسة -الفقرة (ب): "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية".

✓ تنظيم السلطات:

- نص الدستور البحريني على أن نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، ويقوم نظام الحكم على أساس مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور.

✓ الملك:

- الملك رأس الدولة، والممثل الأسمى لها ويحمي شرعية الحكم وسيادة الدستور والقانون.

✓ السلطة التشريعية:

- يتولاها الملك والمجلس الوطني، ويتألف المجلس الوطني من مجلسي الشورى والنواب، وذلك وفقاً للتعديلات الدستورية التي تمت عام 2002.
- ويتألف مجلس الشورى من 40 عضواً يتم تعيينهم بأمر ملكي بغرض الاستفادة من خبراتهم في مجالات مختلفة داخل المملكة، وهو يتولى الوظيفة التشريعية إلى جانب مجلس النواب، ويتألف مجلس النواب من 40 عضواً يتم اختيارهم

بالانتخاب العام المباشر السري لمدة 4 سنوات. ويقوم مجلس النواب بممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية من خلال وسائل عدة من أهمها: السؤال والاستجواب وتشكيل لجان للتحقيق وتشكيل لجان للنظر في شكاوى المواطنين.

- وبناء على تعديلات الدستور عام 2012، والتي جاءت نتيجة الحوار الوطني، فقد تمت إعادة تنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يحقق مزيداً من التوازن بينهما مع الحفاظ على استقلاليتهما، وإعادة تنظيم كل من مجلسي الشورى والنواب بما يعطي دوراً أكبر لمجلس النواب، ويحقق الاختيار الأمثل لأعضاء مجلس الشورى.

✓ السلطة التنفيذية:

- يتولاها الملك ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، وتتولى هذه السلطة وضع السياسة العامة للدولة وتنفيذها، والإشراف على سير الجهاز الحكومي، إضافة إلى رعاية مصالح الدولة، وقد حدد الدستور مهام وصلاحيات الملك ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ومسئولياتهم.

- كما تمارس المجالس البلدية، التي يتم انتخاب أعضائها، دوراً هاماً في الحياة العامة، حيث يختص المجلس البلدي بوجه عام في حدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية بتقديم الخدمات البلدية في دائرة اختصاصه. ومدة المجلس البلدي أربع سنوات ميلادية.

✓ السلطة القضائية:

- ينص الدستور على استقلال القضاء، ويتولى المجلس الأعلى للقضاء الإشراف على حسن سير العمل في المحاكم والأجهزة المعاونة لها، ويحدد القانون المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها، ويبين وظائفها واختصاصاتها. وقد أكد الدستور على نزاهة القضاء ومساواة الجميع أمامها، وعلى عدم السماح لأي شخص أو سلطة بالتدخل في سير العدالة، وتعد النيابة إحدى الشعب القضائية.

✓ تتوزع اختصاصات المحاكم في مملكة البحرين بين:

- المحاكم المدنية، وتختص بكافة المسائل المدنية والجنائية والتجارية. وقد تم في سنة 2005 إنشاء دائرة لنظر الدعاوى الإدارية. وبالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين فتختص بها المحاكم المدنية حيث تطبق عليهم قوانينهم الخاصة بهم.

- محاكم الاسرة وتختص بنظر مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين وفق قانون الأسرة رقم (19) لسنة 2017.

- المحكمة الدستورية، وهي تختص بمراقبة دستورية القوانين واللوائح، وتعتبر هذه المحكمة جهة قضائية مستقلة بذاتها.